



للارشاد القانوني والاجتماعي

مركز المرأة

Women's Centre for Legal Aid and Counselling

تقرير حول:

إخلاء المساكن بالإكراه

تقييم الأثر على النساء الفلسطينيات في القدس الشرقية



تقرير حول:

إخلاء المساكين بالإكراه

تقييم الأثر على النساء الفلسطينيات في القدس الشرقية

تشرين الثاني/نوفمبر 2010



Women's Centre for Legal Aid and Counselling

رام الله - بطن الهوى
ص.ب.54262-القدس 91516
تليفاكس: +970 2 2956146/7/8

info@wclac.org
www.wclac.org

إعداد: حنة روت-بروكس
فريق مساعد: حنان أبو غوش، كلير جفري، نبيل دويكات
العمل الميداني: أمل أبو سير، علا جولاني، حنة روت-بروكس

من هو مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

تأسس مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي من قبل مجموعة من النساء الفلسطينيات في مدينة القدس عام ١٩٩١ كمؤسسة فلسطينية غير حكومية مستقلة لا تستهدف الربح. يهدف المركز إلى معالجة أسباب وعواقب العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني لمجرد كونها امرأة، بالإضافة إلى توثيق ومعالجة التأثيرات الخاصة للاحتلال على المرأة الفلسطينية.

يقدم المركز استشارة اجتماعية وقانونية للنساء الفلسطينيات. ويعمل على تطوير مشاريع لزيادة الوعي. ويقدم الدعم الاجتماعي والقانوني وينظم دورات تدريبية في مجالات عدة. كما يطرح مشاريع قوانين ويقترح تعديلات على القوانين السائدة ويشارك في حملات الدعم والمناصرة محليا وإقليميا وعالميا لصالح النساء الفلسطينيات والمجتمع الفلسطيني ككل.

برنامج القانون الدولي الإنساني

تأسس هذا البرنامج في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بهدف مراقبة وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان ضد المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال وأثر ذلك عليها. يقوم المركز بتوثيق إفادات النساء الفلسطينيات ضمن إطار القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ضمن رؤية نسائية تتطلع لترسيخ مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني.

يسعى المشروع لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان ضد المرأة الفلسطينية وضمان توثيقها بصورة ناجعة والى جمعها وحفظها من خلال عملية التوثيق. يسعى المركز إلى استخدام المعلومات التي يتم جمعها وتحليلها للدفاع عن حقوق النساء في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولنشر الوعي في مجال انتهاكات حقوق الإنسان وللعمل نحو مسائلة المسؤولين عن ارتكابها. يشكل المشروع أيضا شهادة حية لتجربة النساء الفلسطينيات تحت الاحتلال وفي زمن الحرب.

أهداف البرنامج

يهدف المركز من خلال هذا البرنامج إلى تدوين التجربة التاريخية للمرأة الفلسطينية تحت الاحتلال، واستخدامها كأداة في حملات الدعم والمناصرة محليا وإقليميا وعالميا بهدف نشر الوعي لدى النساء الفلسطينيات والمجتمع الفلسطيني ككل بالإضافة إلى استخدامها في الآليات القانونية الدولية المتوفرة. يهدف المشروع بشكل خاص إلى أن توفر هذه المعلومات مواد تتمتع مصداقية عالية في مجال حقوق المرأة تعتمد عليها مؤسسات الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان وحقوق المرأة المحلية والعالمية. كما تهدف إلى زيادة وعي المجتمع الدولي تجاه الاحتلال وعواقبه الاجتماعية على المرأة الفلسطينية.



مرکز المرأة
للارشاد القانوني والاجتماعي

Women's Centre for Legal Aid and Counselling

- ٥ .١ مقدمة
- ٦ .٢ القدس الشرقية: مدينة محتلة
- ٩ .٣ القانون الدولي وإخلاء المساكن بالإكراه
- ١١ .٤ البحث والمنهجية
- ١٢ .٥ أثر إخلاء المساكن بالإكراه على النساء
- ١٢ ١-٥ قبل الإخلاء
- ١٢ ١. التهديد والتخويف
- ١٤ ٢. أوضاع السكن
- ١٦ ٣. التأثير النفسي والعاطفي
- ١٧ ٤. التأثير الاقتصادي
- ١٩ ٢-٥ عملية الإخلاء
- ١٩ ١. تدمير الممتلكات والإصابات الجسدية
- ٢١ ٢. الخسارة الاقتصادية
- ٢٢ ٣-٥ بعد الإخلاء
١. الأوضاع السكنية: فقدان الاستقلالية
- ٢٢ والحصرية والمساحة الخاصة
- ٢٣ ٢. الفقر والضائقة الاقتصادية
- ٢٤ ٣. التأثير العاطفي والنفسي
- ٢٦ ١. الخلاصة والنتائج
- ٢٨ ٧. التوصيات
- ٣٠ ٨. الهوامش
- ٣٣ ٩. خارطة القدس الشرقية

جدول المحتويات

تقرير حول:

إخلاء المساكن بالإكراه

تقييم الأثر على النساء الفلسطينيات في القدس الشرقية

تشرين الثاني/نوفمبر

2010

١. مقدمة

يعد المسكن مركز الحياة بالنسبة لأغلب النساء في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولا يوفر المسكن المأوى الأساسي فحسب. بل يوفر أيضاً المكان الذي فيه تشارك النساء في الأنشطة الاجتماعية مع الصديقات والأسرة. وحيث يمكنهن أن يوجدن بيئة آمنة لأطفالهن. ويمكن أن يكون أيضاً مكاناً للنشاط الاقتصادي. إن العلاقة الخاصة بين المرأة والمسكن تعني أن إخلاءها من مسكنها بالإكراه أو التهديد بأن يتم إخراجها من المسكن عنوة يترك أثراً حاداً وملموساً على حياتها.^١

يركز هذا التقرير على القدس الشرقية. حيث تتعرض العديد من النساء الفلسطينيات للإخلاء والتهجير بالإكراه. وما يرافق ذلك من هدم لمساكنهن في حالات عديدة. يحلل التقرير الأثر الذي تسببه هذه الأحداث على النساء على المدى القريب والمتوسط. ويتمثل الإطار لهذا التقرير في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. بما يؤكد على حقيقة أن هذه القضايا تمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان وخاصة تلك المتعلقة بالنساء. كما أن الإفادات التي تطرح هنا تصور الطبيعة المشتركة للعديد من القضايا وانتهاكات الحقوق. فمع أن الحق في السكن يمثل القضية الأبرز، إلا أن العديد من الحقوق الأخرى تتأثر بذلك. مثل الحق في الحياة الأسرية. وحقوق الإقامة. والحق في حرية الحركة. والعديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

يبدأ هذا التقرير بنظرة عامة إلى الوضع في القدس الشرقية. والمكانة القانونية للمنطقة. والسياق العام للإسكان والتخطيط العمراني فيها. تتبع ذلك نظرة مختصرة إلى مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ذات العلاقة. ثم يحلل القسم التالي أثر إخلاء المساكن بالإكراه على النساء. حيث يركز هذا القسم من التقرير على تجارب النساء اللواتي أجرى مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي المقابلات معهن. واللواتي أخذنا منهن الإفادات المفصلة التي يقدمها هذا التقرير.

من خلال هذه الإفادات نحن نسلط الضوء على أثر حادثة إخلاء المسكن بالإكراه قبل حدوثها وفي الأثناء وفيما بعد. مع نقاش تأثيرها الاقتصادي والاجتماعي وعواقبها العاطفية والنفسية على النساء. وينتهي التقرير باستعراض بعض التوصيات للعمل المستقبلي.

٢. القدس الشرقية: مدينة محتلة

خضعت الضفة الغربية بأكملها، بما في ذلك القدس الشرقية، للاحتلال العسكري الإسرائيلي منذ الخامس من حزيران سنة ١٩٦٧. وعلى خلاف الضفة الغربية وقطاع غزة، حركت الحكومة الإسرائيلية بسرعة للإعلان عن نيتها ضم القدس الشرقية كجزء من دولة إسرائيل. وصادقت الحكومة الإسرائيلية، في ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٦٧، على تشريع ينص على ضم القدس الشرقية من جانب واحد.^١

أعلن كل من مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة عن بطلان كافة التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير مكانة القدس. ففي ٤ تموز/يوليو ١٩٦٧، أعلنت الجمعية العامة أن "التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير مكانة المدينة غير صحيحة".^٢ ودعا مجلس الأمن الدولي، من خلال قراره رقم ٢٥٢ الصادر في ٢١ أيار/مايو ١٩٦٨، إسرائيل إلى "أن تبطل الإجراءات التي اتخذتها وأن تمتنع فوراً عن القيام بأي عمل آخر من شأنه أن يغير في وضع القدس".^٣ إلا أن إسرائيل واصلت تعزيز خططها من خلال إقرار القانون الأساسي في ١٩٨٠ الذي أعلن "القدس، كاملة وموحدة، عاصمة إسرائيل".^٤

إن الضم الأحادي الجانب يمثل خرقاً بيناً للقانون الدولي ويتعارض مباشرة مع البيانات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن. فقد أكدت هاتان الهيئتان أن القدس الشرقية أرض محتلة وأن جميع التدابير التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل والتي تغير طبيعة القدس أو مكانتها تعد باطلة أصلاً ويجب إلغاؤها.^٥ كما أن محكمة العدل الدولية، وهي أعلى سلطة قضائية دولية، قد أكدت على أن القدس الشرقية، إلى جانب الضفة الغربية وقطاع غزة، تعد أرضاً فلسطينية محتلة.^٦ فضلاً عن ذلك، أكدت محكمة العدل الدولية سريان القانون الدولي لحقوق الإنسان على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.^٧

أن ضم إسرائيل للقدس الشرقية هو إجراء مبني على نوايا استعمارية كما جاء في تقرير حديث أجراه باحثون ومهنيون اسرئيليون وفلسطينيون ودوليون.^٨ يصف التقرير وضع معين على أنه استعماري عندما: «يكون الأثر التراكمي للإجراءات التي تتخذها الدول تؤدي إلى الضم أو الاحتفاظ بالسيطرة على منطقة معينة وبالتالي حرمان السكان الأصليين لتلك المنطقة من ممارسة حقوقهم في تقرير المصير». يضيف التقرير أن الضم هو إجراء غير قانوني بحد ذاته «لأن الضم يخرق مبدأ أساسياً في قانون الاحتلال: أن الاحتلال هو وضع مؤقت لا يترتب عليه بسط السيادة للقوة المحتلة. يخرق الضم أيضاً حظر اكتساب الأراضي بالقوة أو بالتهديد بها بموجب القانون». ^٩

عمدت إسرائيل، طوال فترة احتلالها، إلى تقييد التنمية الفلسطينية في القدس الشرقية بشكل كبير. وقامت بمصادرة أكثر من ثلث مساحة القدس الشرقية لبناء المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية، فيما خصصت السلطات الإسرائيلية ١٣ بالمائة فقط للبناء الفلسطيني.^{١٠} إن قانون التخطيط العمراني والبناء الإسرائيلي الذي ينظم كل أعمال البناء في القدس الشرقية وبالتالي

يتحمل مسؤولية ترخيص بناء المستوطنات وحظر أعمال البناء الفلسطينية يشكل انتهاكاً للمادة ٤٩(٦) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على القوة المحتلة نقل جزء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها. كما أن قانون التخطيط العمراني والبناء الإسرائيلي يجيز أيضاً هدم المساكن الفلسطينية التي شيدت دون رخصة بناء، فيما أن هذا الهدم يحظره القانون الدولي الإنساني، إلا في حالات الضرورة العسكرية المطلقة.^{١١}

هدمت بلدية الاحتلال ٨٩ مبنى في القدس الشرقية سنة ٢٠٠٨ و ٨٠ مبنى سنة ٢٠٠٩،^{١١} وحتى تموز/ يوليو ٢٠١٠، تم هدم ما لا يقل عن ٢٣٠ مبنى فلسطينياً في القدس الشرقية والضفة الغربية في أكثر من ٤٠ حادثة منفصلة منذ بداية عام ٢٠١٠. ونتيجة لذلك، تم تهجير أكثر من ١١٠٠ فلسطيني، من بينهم أكثر من ٤٠٠ طفل، بالإكراه أو تضرروا بشكل آخر نتيجة الأضرار الواسعة النطاق التي لحقت بالمتلكات أو سبل العيش. يشمل ذلك الحادثة التي وقعت يوم ١٣ تموز/يوليو عندما تم هدم ٧ منازل فلسطينية في القدس الشرقية، ما تسبب بتهجير ٢٥ شخصاً بالإكراه، بينهم ١٤ طفلاً - أحدهم طفل لا يتجاوز عمره الشهرين.^{١٢}

في آب/أغسطس ٢٠٠٩، تم إخلاء ٥٣ لاجئاً فلسطينياً من منازلهم في حي الشيخ جراح بالإكراه بعد أن أصدرت محكمة إسرائيلية حكماً لصالح منظمة استيطانية إسرائيلية تدعي ملكية المباني في المنطقة. وتشير تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن ٤٧٥ فلسطينياً آخرين في حي الشيخ جراح معرضون لخطر إخلاء المساكن بالإكراه والتشريد نتيجة للأنشطة الاستيطانية الجارية في المنطقة.^{١٤} وفي حي البستان في سلوان، حيث توجد خطط لبناء حديقة أثرية يهودية، صادقت بلدية القدس على خطة لهدم ٢٢ منزلاً من أصل ٨٨ في المنطقة لإفساح الطريق لإقامة الحديقة الأثرية.^{١٥} بالإضافة إلى ذلك، فإن ما لا يقل عن ٢٨ بالمائة من منازل الفلسطينيين في القدس الشرقية مشيدة بشكل يتعارض مع متطلبات التخطيط العمراني الإسرائيلي، مما يعني أن ٦٠ ألف فلسطيني معرضون لخطر الإخلاء بالإكراه وتعرض منازلهم لخطر الهدم.^{١٦}

يتم هدم منازل الفلسطينيين في العادة لأسباب إدارية، أي لأنه لم يتم الحصول على رخصة. وفي حين أن الحصول على رخصة للبناء ليس في حد ذاته أمراً غير مألوف في مجال التخطيط الحضري، إلا أن الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية يضطرون للسير في عملية معقدة ومتعددة الأوجه لطلب الرخصة ويتعرضون إلى رسوم مرتفعة بشكل استثنائي، مما يجعل الحصول على رخصة بناء أمراً مستحيلاً من الناحية العملية.^{١٧} ونتيجة لذلك، يجازف العديد من الفلسطينيين بالبناء على أرضهم بدون ترخيص ويتعرضون لخطر الإخلاء بالإكراه وهدم منازلهم. ويعيش آخرون في ظروف مكتظة وغير ملائمة، دون أن تكون لديهم القدرة على بناء مساكن أكبر مساحة، أو بناء توسعة لمنازلهم القائمة، أو حتى في كثير من الحالات، إجراء أية تغييرات أو تحسينات على منازلهم.

إن حدة التناقضات صارخة: فمنذ سنة ١٩٦٧، بنت السلطات الإسرائيلية نحو ٥٠,٠٠٠ وحدة سكنية في المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية، في حين لم تبني سوى ٦٠٠ وحدة سكنية للسكان الفلسطينيين - تم بناء آخرها قبل أكثر من ٣٠ عاماً^{١٨}. ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية:

منذ سنة ١٩٦٧، أخفقت إسرائيل في تزويد السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية بالتخطيط العمراني الكافي لتلبية النمو السكاني الطبيعي. وفي حين أن الفلسطينيين يواجهون عقبات كبيرة في البناء بشكل قانوني على ١٣ بالمائة من القدس الشرقية المخصصة للبناء الفلسطيني، فإن المستوطنات الإسرائيلية تتنامى على ٣٥ بالمائة من الأراضي التي صودرت لصالحها. في معارضة للقانون الدولي^{١٩}.

إن هذه الممارسات والسياسات تنسجم مع السياسة الإسرائيلية الرسمية التي تهدف إلى تحقيق "توازن ديموغرافي" محسوب بين السكان اليهود والفلسطينيين في المدينة والحفاظ عليه^{٢٠}. ويعاد التأكيد على ذلك في الخطة الرئيسية للقدس في الجزء الذي يتناول أهداف الخطة، مبيناً أن أحد هذه الأهداف هو "الحفاظ على أغلبية يهودية ثابتة في المدينة": أي ٧٠ بالمائة من اليهود مقابل ٣٠ بالمائة من العرب^{٢١}.



٣. القانون الدولي وإخلاء المساكن بالإكراه

في كثير من الحالات، يجري إخلاء الأسر الفلسطينية في القدس الشرقية بالإكراه قبل هدم منازلهم. وفي حالات أخرى، مثل حالة حي الشيخ جراح، يتم إخلاء العائلات بالإكراه من أجل إفساح المجال للمستوطنين الإسرائيليين للانتقال إلى هذه المنازل. وتنطوي كلتا الحالتين عادة على وجود قوات مسلحة من الجنود والشرطة واستخدام العنف. لذلك، نحن نستخدم في هذه الدراسة مصطلح "إخلاء المساكن بالإكراه" للإشارة إلى هذين النوعين من الحالات على حد سواء. ويمكن تعريف مصطلح "إخلاء المساكن بالإكراه" المستخدم في هذا التقرير على أنه نقل الأفراد و/أو الأسر و/أو المجتمعات المحلية، بشكل دائم أو مؤقت ورغم إرادتهم، من المنازل و/أو الأراضي التي يشغلونها. دون إتاحة سبل مناسبة من الحماية القانونية أو غيرها من أنواع الحماية أو إتاحة إمكانية الحصول عليها.^{١٤}

تشمل الحقوق المعنية هنا الحق في السكن اللائق، والحق في عدم التعرض للتدخل التعسفي وغير المشروع في المنزل، وعدم التعرض للتمييز في ممارسة هذه الحقوق. هذه الحقوق محمية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. تنص المادة ١٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حق كل فرد في عدم التعرض للتدخل التعسفي وغير المشروع في بيته. هذا يعني أن أي تدخل في الحياة المنزلية لأي شخص يجب ألا يكون تعسفياً. أي يجب أن يقوم على أساس قانون واضح، وأن لا يكون تمييزياً، ويجب أن يعطي الشخص الفرصة لمحاكمة عادلة للطعن في أي تدخل في هذه الحقوق. وقد ذكرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التي ترصد امتثال الدول لهذا العهد، فيما يتعلق بحالات إخلاء المساكن بالإكراه، أن التشريعات المحلية المتعلقة بالتدخل في الحق في السكن "يجب أن تُحدد بالتفصيل الظروف المحددة التي يجوز السماح فيها بهذا التدخل".^{١٥} ويجب أن يكون أي تدخل لأسباب مشروعة، ويجب أن يكون متناسباً بشكل صارم، أي أن يستخدم أقل الوسائل تقييداً للحصول على هذا الهدف. وتوضح منظمة "هيومان رايتس واتش" ذلك بالقول: "إن إخلاء أية أسرة وتدمير مسكنها يتطلب وجود مبرر قوي للغاية".^{١٤}

إن حقوق الإسكان محمية أيضاً في المادة ١١ تحديداً من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.^{١٥} والتي تنص على أن على الدول الأطراف أن تقر بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف، وهذا يشمل السكن.^{١٦} وذكرت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تراقب التزام الدول الأطراف بهذا العهد، وبشكل لا لبس فيه، أن حالات إخلاء المساكن بالإكراه تتعارض بدهشة مع مقتضيات العهد ولا يمكن أن تكون مبررة إلا في ظروف استثنائية للغاية ووفقاً لمبادئ القانون الدولي ذات الصلة.^{١٧} فقد ذكرت اللجنة، في تعليقها العام رقم ٤، أن "الحق في السكن ينبغي ألا يفسر تفسيراً ضيقاً أو تقييداً يجعله مساوياً، على سبيل المثال، للمأوى الموفر للمرء بمجرد وجود سقف فوق رأسه، أو يعتبر المأوى على وجه الحصر سلعة. بل ينبغي النظر إلى هذا الحق باعتباره حق المرء في أن يعيش في مكان ما في أمن وسلام وكرامة". وأشار التعليق العام رقم ٧ للجنة

إلى أنه حيثما تكون حالات إخلاء المساكن مشروعة، ينبغي أن تجري على أساس قوانين واضحة، وينبغي أن لا تترك الناس بلا مأوى، وينبغي أن لا تستعمل القوة إلا كملاذ أخير. وينبغي معاقبة عمليات الإخلاء بالإكراه غير المشروعة.^{٢٨} كما لاحظت اللجنة أيضاً أن النساء يعانين أكثر من غيرهن من ممارسة الإكراه بالإكراه ويتعرضن للخطر بصفة خاصة عندما يصبحن بلا مأوى.^{٢٩} كما أن إخلاء المساكن بالإكراه ينتهك حقوقاً أخرى محمية في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية مثل الحق في الصحة والتعليم.

يتم النص بوضوح على حظر التمييز في المادة ٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويتم تقنينه في معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية التي صادقت عليها إسرائيل. بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز، واتفاقية حقوق الطفل. يتم تعريف التمييز على أنه ذلك الناتج عن القوانين أو السياسات أو الممارسات التي تعامل الأشخاص في أوضاع متماثلة بشكل متميز بسبب العرق أو الخلفية العرقية أو الديانة أو غيرها من المعايير دون وجود مبرر كاف. وقد أفادت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، بعد مراجعتها لدى امتثال إسرائيل للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في تموز/يوليو ٢٠١٠، بما يلي:

تعرب اللجنة عن قلقها من الهدم الإداري المتكرر للممتلكات والمساكن وكذلك المدارس في الضفة الغربية والقدس الشرقية بسبب عدم وجود رخص للبناء، في حين أنه كثيراً ما يتم حرمان الفلسطينيين من الحصول عليها... إن على الدولة العضو أن تجري مزيداً من المراجعة لسياساتها الإسكانية وإصدار رخص البناء بهدف تطبيق مبدأ عدم التمييز تجاه الأقليات، وخاصة الفلسطينيين، وزيادة البناء على أساس قانوني للأقليات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وعليها أيضاً أن تكفل أن لا تكون نظم التخطيط البلدي تمييزية.^{٣٠}

كما يجب أن يستفيد سكان القدس الشرقية من الحماية التي يوفرها القانون الدولي الإنساني، والذي يفرض على إسرائيل التزامات تفصيلية. فيجب أن تتم معاملة الأشخاص المحميين "بإنسانية" في جميع الأوقات، دون أي تمييز سلبي على أساس العرق أو الديانة أو الرأي السياسي ويجب أن تتم حمايتهم من "جميع أعمال العنف أو التهديد...".^{٣١} وتنص المادة ٤٦ من أنظمة لاهاي على أن على سلطة الاحتلال أن تحترم الملكية الخاصة، وتحظر "مصادرتها". كما تنص المادة ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه يحظر على سلطة الاحتلال أن "تدمر" الممتلكات الخاصة إلا إذا كانت العمليات العسكرية "تقتضي حتماً" هذا التدمير.^{٣٢} إضافة إلى ذلك، فإن المادة ٤٩(١) من ميثاق جنيف الرابع، تحظر الأبعاد القسري للسكان المحليين سواء داخل أو خارج الأراضي المحتلة. المادة ١٤٧ من ميثاق جنيف الرابع تصنف بالتحديد "الأبعاد أو النقل غير القانوني" للسكان المحميين على أنه حرق جسيم لميثاق جنيف الرابع بينما يتيح تشريع روما في محكمة الجرائم الدولية المجال لمسائلة جزائية شخصية لمقترفي جريمة الحرب بالأبعاد القسري.^{٣٣}

٤. البحث والمنهجية

خلال سنة ٢٠٠٩ والنصف الأول من ٢٠١٠، أجرى مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي العديد من المقابلات المعمقة مع نساء في القدس الشرقية تعرضت لحقوقهن في السكن للانتهاك. وقد اخترنا من بين هذه الحالات ١٣ حالة دراسية تمثل أنواعاً مختلفة من إخلاء المساكن بالإكراه في القدس الشرقية. إن دراسات الحالات من حي البستان في سلوان ومن البلدة القديمة في القدس تبرز التوتر والقلق المرتبط بالعيش تحت التهديد بهدم المنازل. أما الحالات الدراسية من حي الأشقرية وجبل المكبر والعيسوية فهي تمثل حالات هدم فعلي للمنازل. ولكنها تأتي في فترات زمنية مختلفة ويمكن من خلالها تقييم الأثر القريب والمتوسط والبعيد المدى لإخلاء المساكن بالإكراه. أما في حي الشيخ جراح، فإن النساء المتضررات كن ضحايا لإخلاء فعلي أو أنهن يعشن في انتظار الإخلاء، كما يعانين من المضايقات والعنف من جانب المستوطنين.

لم نحدد منطقة معينة من القدس الشرقية لكي ندرسها، بل تعمدنا اختيار نساء من مناطق مختلفة. ربما يكون حي البستان في سلوان وحي الشيخ جراح من المناطق المعروفة جيداً بمعاناتها من إخلاء المساكن بالإكراه والتي تضمنتها هذه الدراسة. بالإضافة إلى هاتين الحالتين المتداولتين إعلامياً على نحو واسع، يسلط التقرير الضوء أيضاً على حالات إخلاء بالإكراه ليست معروفة بالقدر ذاته في حي الأشقرية وجبل المكبر والبلدة القديمة في القدس والعيسوية. تأتي الحالات من مناطق متباينة كثيراً في القدس الشرقية ولكن النساء يواجهن المشكلات ذاتها، مما يؤكد أن السياسات الإسرائيلية تستهدف القدس الشرقية بأكملها.

أجريت مقابلات معمقة مع جميع هؤلاء النساء عن تجربتهن. وقام بتنفيذ المقابلات عدد من طاقم مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي وباحثات ميدانيات. وتم تدوين حكاياتهن على شكل إفادات عرضت عليهن للإعراب عن موافقتهن على محتوياتها. وقد أجريت مقابلات مع بعض النساء لمرّة ثانية وثالثة، سواءً عندما كانت هناك حاجة للمتابعة أو إذا حصلت أحداث جديدة وقمن بالاتصال بنا في انتظار التحدث عن تجربتهن. لم توافق جميع النساء على نشر أسمائهن الكاملة على الملأ، فلجاناً في هذه الحالات إلى استخدام أسماء مستعارة. وقد استشرنا النساء في هذا الأمر في جميع الحالات واحترمنا رغباتهن بالكامل.

٥. أثر إخلاء المساكن بالإكراه على النساء

يتناول هذا الجزء دراسة أثر إخلاء المساكن بالإكراه على النساء وذلك عبر ثلاث مراحل وهي: ما قبل الإخلاء، وأثناءه، وما بعد الإخلاء.

١-٥ قبل الإخلاء

كثيراً ما عاشت النساء المشاركات في المقابلات لسنوات تحت التهديد بالهدم أو الإخلاء المائل فوق رؤوسهن. وبعضهن عانين من الهدم أو الإخلاء من منازلهن. فيما أن الأخريات كن لا يزلن في الانتظار، ولا يعرفن متى سيحدث ذلك وما إذا كان سيحدث أم لا.

اتبعت المقابلات التي أجريناها هذه العملية. وحدثتنا النساء عن التهديد والتخويف الذي واجهنه سواءً من الشرطة والجنود الإسرائيليين أو المستوطنين. وأخبرنا عن الخوف والقلق الذي تشعرن به. إذ عانت بعضهن من أعراض جسدية كنتيجة لذلك. تحدثت النساء أيضاً عن العواقب المالية والاقتصادية للإجراءات القضائية المكلفة والطويلة والمنهكة وأثر الغرامات والرسوم على حياة أسرهن.

التهديد والتخويف

تسجل إفادات النساء التهديدات والمداهمات الليلية من قبل أفراد الجنود والشرطة المسلحين. إنهن يتحدثن عن اعتقال أبنائهن اليافعين وعن خوفهن على سلامة أطفالهن. كما تصف النساء من حي الشيخ جراح أيضاً ما يتعرضن له من عنف وإهانات واعتداءات من المستوطنين الإسرائيليين وعدم توفر الحماية لهن من قبل الشرطة.

تقيم ميساء الكرد في حي الشيخ جراح وتواجه التهديد بإخلائها من مسكنها. وهي في الوقت ذاته تعيش في ظل التهديدات والتخويف من الجنود الإسرائيليين الذين يريدون الاستيلاء على مسكنها.



"في ٢٤ تشرين الثاني [٢٠٠٩]. في ليلة عيد الأضحى. بقيت مستيقظة لوقت متأخر بعد أن رجع ابني" م" بعد انتهاء مناوبته في الفندق والتي استمرت إلى وقت متأخر. وكانت الساعة حوالي الواحدة ليلاً عندما سمعت صوت تحريك أثاث في التوسعة. فذهبت إلى الخارج وأنا أحمل هاتفي النقال. كانت هناك إنارة في الخارج أتية من منزل المستوطنين المقابل لنا وتمكنت من رؤية أن هناك أربعة مستوطنين داخل المنزل وواحداً منهم يقف في الخارج. ما أن اقتربت من المستوطن الواقف في الخارج حتى دفعني

في صدري بعيداً بجأه السور. استطعت أن أراه بوضوح. كان شعره كستنائي اللون. خرج ابني "م" من المنزل ورأى المستوطن يدفعني وقال له: "ما الذي أنت تفعله بأمي؟" ولكن المستوطن أمسك به وطوق رقبته بيديه. شعرت بالخوف مما سيحدث واتصلت بالشرطة فيما كنت لا أزال أقف وظهري مسنود إلى السور.

في يوم آخر - في الأول من كانون الأول [٢٠٠٩]. هاجمني مستوطن وضربني بقضيب معدني. حاول ابناي أن يدافعا عني ولكن الشرطة جاءت واعتقلت ابني لأن المستوطنين اتهموهما بالاعتداء عليهم. وهم دائماً يصدقون ما يقوله المستوطنون مع أنهم هم الذين يعتدون علينا وينتهكون أملاكنا ويحاولون الاستيلاء عليها. بعد ذلك صدر أمر بحق ابني أن يغادرا المنزل وبقيا بعيداً عن الشيخ جراح لمدة ٤٧ يوماً. وما أن انتهت هذه المدة. حتى تم اعتقال "م" مرة أخرى ومنعه لمدة شهرين آخرين مما يعني أنه لم يستطع أن يعمل لأن الفندق الذي يعمل فيه موجود في الشيخ جراح. وحتى بعد أن انتهت مدة هذه الأوامر. لا يزال ابناي يشعران بالخوف من العودة إلى هنا خشية أن يتم اعتقالهما".

تقيم عابدة الرشق في حي البستان في سلوان. وقد بنت هي وزوجها منزلهما على أرض لهما في سنة ٢٠٠٥. حيث يقيمان مع أطفالهما السبعة.



"لم يحدث شيء حتى شباط ٢٠٠٧. مع أننا كنا نعيش كل الوقت في خوف من أن تأتي الشرطة أو الجيش ويهدموا المنزل. ثم في أحد الأيام. في شباط ٢٠٠٧. جاءوا باكراً في الصباح. كان الأطفال جميعهم في البيت لأنه لم تكن لديهم مدرسة في ذلك اليوم. وكنا جميعنا لا نزال في ملابس النوم. جاء الجيش مع رجال من البلدية. وعندما فتحنا الباب اندفعوا إلى الداخل. كان هناك جنود وضباط من القوات الخاصة إلى جانب الرجال من بلدية القدس. وكان الجنود يحملون بنادق كبيرة.

ارتعب الأطفال وحاولوا الاختباء خلفي. جادل زوجي معهم وقال: خذثوا إليّ، ألا ترون كيف ترعبون الأطفال...؟ ثم سلمني [شرطي] ورقة تقول أنه إذا لم نغادر المنزل خلال ٢١ يوماً. فسيتم هدم المنزل وسيكون علينا أن ندفع ٧٠ ألف شيكل.

أنا قلقة أيضاً بشأن ابني. فالكثير من الأطفال اعتقلهم الإسرائيليون مؤخراً. أطفال لا يزيد عمرهم عن ١٠ أو ١٢ سنة. سيبلغ ابني العاشرة هذا الشهر وأنا قلقة من أن يتم اعتقاله هو أيضاً وأن لا يكون باستطاعتي أن أمنعهم من أن يأخذوه. إنه أسوأ إحساس أن لا تكوني قادرة على حماية أطفالك. قبل ليلتين. اعتقل الإسرائيليون فتى في الثانية عشرة من العمر هو صديق لابني. والآن لا يغمض لي جفن بسبب قلقي على ابني وخوفي من أن يتم اعتقاله".

إ. أ. من سلوان وتقيم في مسكنها الحالي في حي البستان في سلوان في القدس الشرقية منذ سنة ١٩٨٩. لقد تسلمت أمراً بالهدم لمسكنها في حزيران/يونيو ٢٠٠٩. وفي الثامن من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بعد ٢٠ يوماً من هدم أحد المنازل في سلوان، جاء الشرطة والجيش إلى منزلها في ساعات الصباح الباكر:

"... كانت الثالثة صباحاً وكنا أنا وجميع أسرتي نائمين، عندما استيقظت مذعورة على صوت طرق شديد على الباب. لم يكن طرفاً مهذباً، بل كان شديداً ومخيفاً. نهض ابني الكبير محمد ونظر إلى الخارج ورأى أن الشرطة الإسرائيلية على الباب. وقال لي ولأبيه أن الشرطة على الباب فقلت له أن يعود إلى السرير. نهضت وارتديت ثيابي، فيما ذهب زوجي ليفتح الباب. وسأل: "من هناك؟" فردوا عليه بصوت مرتفع: "الشرطة - افتح الباب". فتح زوجي الباب ووقفت خلفه. عبر الباب أربعة رجال شرطة وكان باستطاعتي أن أرى المزيد من الشرطة والجيش وراءهم خارج المنزل. كان الجنود الإسرائيليون يرتدون زياً أخضر وكانوا يحملون بنادق كبيرة الحجم. أما الشرطة فكان زيهم أزرق وكانوا يحملون أسلحة أصغر حجماً. مسدسات... أحد رجال الشرطة طلب من زوجي بطاقة هويته وسأله عن أسماء الأبناء. فبدأ بتسمية الأبناء له وعندما ذكر اسم "خ"، أوقفه الشرطي وكرر اسم "خ". عندئذ شعرت أنني أفقد عقلي وسألت "ما الذي تريدونه من "خ"؟" فأجاب: "نريدك للتحقيق في المسكوبية". وهي مركز شرطة في القدس. ثم قلت له أن خ لم يزل صغير السن. وعمره ١٢ سنة فقط. قلت له أنني لن أسمح له بأن يذهب معهم لأنه صغير ومريض (يعاني من اضطراب نقص التركيز والنشاط المفرط) والوقت الآن منتصف الليل. فقالوا أن عليّ أن أحضره إلى المسكوبية في الغد".

أوضاع السكن

شرحت غالبية النساء في المقابلات سبب بنائهن مساكنهن، وغالباً دون الحصول على رخصة. فغالباً ما كانت النساء مضطرات لمشاطرة العائلة الممتدة بالمنزل وكن يعشن في أوضاع سكنية مكتظة، حيث لا يتوفر لهن سوى القليل من الخصوصية، إن وجدت. ومن الأسباب الأخرى للبناء بدون رخصة رغبة الأسرة في تحسين أوضاع المسكن السيئة. ولا يقتصر الأمر على منع بناء مساكن جديدة، بل يسري المنع أيضاً على إضافة أية توسعة للمنزل أو حتى إجراء أية تحسينات أو ترميمات. إن هذا الأمر يؤثر على المساكن الفلسطينية في البلدة القديمة في القدس بشكل خاص. حيث تسود أوضاع سكنية سيئة في الغالب ولكن قلما يمنح الإذن بإجراء تحسينات أو توسعات.

كانت م. د تعيش مع أهل زوجها في حي العيسوية. وقد وصفت لنا سبب رغبتها في الانتقال إلى مسكن خاص بها:

"كنت أود أن أحظى ببعض الخصوصية وأن لا أبقى في مثل هذا المكان المكتظ. هذا أمر طبيعي. خاصة لامرأة متعلمة. أن ترغب في الحصول على بيتها المستقل. كما كنت بحاجة إلى مساحة أكبر لأطفالي وحتى أتتيح لهم المزيد من الخصوصية والمتسع. لذلك حاولنا أنا وزوجي، على مدى السنوات، أن نقتصد في المال حتى نبني منزلاً يخصصنا".

إ. أ. من حي البستان: "أول ما تزوجت. كنت أقيم في غرفة صغيرة في مسكن أهل زوجي ولكن الوضع لم يعد مناسباً أبداً بعد أن أجبنا الأطفال لأن الغرفة كانت صغيرة جداً وكانت رطبة أيضاً. كنت أبعاد الخزانة عن الحائط لكي لا تنتقل الرطوبة من الحائط إلى الملابس. ثم بدأنا أنا وزوجي ببناء مسكننا في أواخر الثمانينيات على أرض تعود ملكيتها لعائلة زوجي. كانت ملكية الأرض تعود إلى جده ثم انتقلت ملكيتها بالوراثة. وكانت الأرض تتميز بوضوح بواسطة شجرتي تين".

تقيم و. ن في البلدة القديمة في القدس وقد وجدت نفسها في وضع لا يسمح لها بأن تجري أبسط التحسينات على مسكنها:

"في سنة ١٩٩٧-١٩٩٨. استأجرنا بيتاً صغيراً في حارة النصارى من كنيسة الروم الأرثوذكس. أول ما انتقلنا إلى البيت. كان في الواقع أشبه بكوخ صغير مع سقف من الزينكو على قطعة أرض مهجورة كانت تستخدم لطرح القمامة. حاولنا أن نحسن البيت بإذن من بطريرك الروم الأرثوذكس. ووسعناه كذلك لكي نحصل على مساحة إضافية. وبعد أن بدأنا البناء بوقت قصير. جاء بعض العاملين من البلدية وقالوا لنا أنه ليس مسموحاً لنا القيام بأعمال بناء وسلمونا أمراً بهدم المنزل".



نشأت م. ك في البلدة القديمة في القدس. وبعد أن انتقلت للإقامة في منزل لا يكاد يصلح للسكن. قامت هي وزوجها بإجراء التحسينات الضرورية بموافقة من أصحاب الملك. كنيسة الروم الأرثوذكس.

"كان ينبغي تغيير السقف على أي حال. لذا قمنا ببناء طابق ثانٍ دون أن اللجوء إلى زيادة ارتفاع البناء كثيراً. ساعدنا هذا على الحصول على متسع كبير. إذ أصبح لدينا غرفتا نوم وحمام في الطابق العلوي ومطبخ وغرفة جلوس في الطابق السفلي. وقد وافقت كنيسة الروم الأرثوذكس على مخططاتنا لترميم المنزل وتوسيعه، فهم لديهم قواعد بشأن ارتفاع المبنى حتى لا يصبح أعلى من مستوى جدار الكنيسة ذاتها. وبما أن هذا لم يحدث، فلم يعترضوا على ما فعلناه وأعطانا البطريك الإذن... ولكن بعد انتقالنا إلى المنزل بعدة أشهر، تلقينا أمر هدم للطابق العلوي من المنزل. ذهبنا إلى المحكمة. حيث تم تأجيل أمر الهدم وفرضت علينا غرامة مقدارها ٢٥ ألف شيكل بسبب البناء بدون رخصة".

التأثير النفسي والعاطفي

كثيراً ما يلاحظ التأثير النفسي والعاطفي كأحد التأثيرات التي يتعرض لها الناس بعد إخلاء المساكن بالإكراه. وقد كشفت المقابلات التي أجريناها عن وجود أثر عاطفي هائل على النساء خلال العملية التي تؤدي إلى حادثة الإخلاء والتي تطول في العادة. إن شعور المرأة بعدم الاستقرار وعدم معرفتها ما الذي سيحدث وإلى أين ستذهب ينعكس على شكل أعراض نفسية وجسمية على حد سواء. لقد وصفت النساء معاناتهن من القلق والاكتئاب والألم والصعوبات في علاقاتهن بأزواجهن وبأطفالهن. وكل ذلك نتيجة تعرضهن لاحتمال فقدانهن لمساكنهن.

إ. أ.: "أنا لا أشعر بأي إحساس بالأمان. أنا أعيش بشكل دائم مع الشعور بأنني لا أعرف ما الذي سيحدث لمساكني. وأشعر أيضاً بعدم الأمان في علاقتي مع زوجي وجاه أبنائي. أحاول أن أجعل الأمور تبدو طبيعية ولكن ذلك صعب للغاية - أنا أشعر بالتوتر والعصبية، وتنعكس هذه المشاعر على زوجي وعلى الأبناء. عندما يعمل الصغار على واجباتهم المدرسية ويطلبون مني المساعدة أغضب بسرعة وأقول لهم أن يذهبوا بعيداً. إن الوضع بأكمله يجعلني أشعر وأتصرف على هذا النحو. لا أستطيع أن أفكر في المستقبل ولا أسمح لنفسي للتفكير فيه لأن ذلك سيكون صعباً كثيراً بالنسبة لي وسيسبب الكثير من الانزعاج. إن صحتي تتأثر بالوضع. وما أن أبدأ في التفكير في ما سيحمله المستقبل لي ولأسرتي أحس أن ضغطي يرتفع. في سنة ٢٠٠٥. عندما بدأت المشاكل. بدأت بتناول أقرص للتوتر لأنني كنت أشعر بتوتر شديد. كما أنني أعاني من صداع لا يمكن السيطرة عليه بمسكنات الألم الاعتيادية. وقد وصف لي طبيبي مسكنات للألم لمعالجة الصداع. أنا أشعر بتوتر شديد. وبسبب الضغط والتوتر أشعر بالألم في الصدر أيضاً".

تسلمت إ. ر من حي البستان أمراً بالهدم بعد فترة وجيزة من انتقالها إلى المسكن الذي بنته هي وزوجها سنة ١٩٩٦ على أرض تملكها: "من الصعب عليّ التحدث عن هذا الوضع. والذي يتواصل منذ سنة ١٩٩٦ وحتى الآن.

إنني أفكر دائماً في ذلك، ولكن لا يمكنني الحديث عنه لأحد. أنا أعيش بدون أي إحساس بالأمن. ولا يمكنني أن أستمتع بأي شيء بعد الآن. أنا في الأساس أعاني من اكتئاب مزمن. كما أعاني من الام في المعدة وآلام في الصدر. ولم تكن الأقراص التي أتناولها جدي نفعاً. أنا الآن مضطرة للذهاب إلى الطبيب للحصول على الدواء عن طريق الحقن التي وصفها الطبيب لي. ولكنه يقول لي أن أعراضي نفسية، وأنها بسبب 'الحزن'، وليست مشكلة جسدية".

ون: "إن عليّ أن أعيش والتهديد بهدم منزلي عالق فوق رأسي - ففي إحدى المرات جاءت جرافة صغيرة بالفعل إلى المنزل. إن هذا الأمر يؤثر على مقدرتي على أن أعيش حياة طبيعية. ويسبب قدراً كبيراً من القلق".

إلا أن النساء في الشيخ جراح وصفن مشاعرهن بأنها مختلطة. فقد وصفت إحدى النساء إحساسها بامتلاك القوة من خلال كفاحها لمقاومة إخلائها من مسكنها. وحدثت عن التغييرات التي طرأت عليها بعد أن انخرطت في العمل المجتمعي. إذ وجدت أنها لم تعد تهتم بالأمور ذاتها التي كانت تشغلها في السابق:

ميساء الكرد: "إن ما يحدث قد زادني قوة . فقبل كل هذه الأمور، كنت كالطفلة. ولكن هذا الأمر أعطاني القوة وغير في شخصيتي. لقد سيطر الوضع على حياتي. كنت في السابق أقضي الوقت في تصفيف شعري والتبرج والخروج إلى المطاعم. ولكن هذه الأمور لم تعد تشغلني بعد الآن. فهناك أمور أخرى تحمل معنى أهم وعليّ أن أقلق بشأنها كثيراً".

التأثير الاقتصادي

تتولى النساء في المجتمع الفلسطيني المسؤولية عن تدبير شؤون المنزل، والتأكد من وجود الغذاء على المائدة ومن حصول أطفالهن على الملابس والكتب المدرسية. وعندما يذهب أغلب دخل الأسرة لدفع الغرامات التي تفرضها المحكمة وتكاليف الاستشارات القانونية وسداد تكاليف رخصة البناء، فإن المبلغ الذي يتبقى يكون قليلاً في الغالب. لقد ذكرت النساء في المقابلات عن اضطراهن لحرمان أنفسهن من الضرورات الأساسية وعن معاناة أطفالهن بسبب النفقات الإضافية. تبرز الحالات الدراسية أيضاً كيف يؤدي إخلاء المساكن بالإكراه وتأثيره الاقتصادي إلى انتهاكات إضافية ومتعددة لحقوق الإنسان سواء بالنسبة للنساء أو عائلاتهن، بما في ذلك الحق في الغذاء، والتعليم، والرعاية الصحية.

تقيم رج في حي الأشقرية. وقد هدم منزلها سنة ٢٠٠٦. وهي الآن تدفع مقابل استئجار منزل في الحي نفسه. ولكن على مدى ست سنوات قبل ذلك، أنفقت عائلتها الكثير من المال على الإجراءات القضائية التي لم تحقق أية جدوى في نهاية المطاف.

"انتهى بنا الأمر بدفع غرامة بقيمة ٤٨ ألف شيكل. وقمنا بدفعها على أقساط بقيمة ٨٠٠ شيكل في الشهر. كانت الغرامة بقصد إعطائنا الوقت لتقديم طلب رخصة للمنزل ولكن ذلك كان مستحيلًا. قمنا ببعض التحريات بخصوص الحصول على رخصة. وجاء مهندس إلى بيتنا ولكنه قال أنه لا يوجد معنى لتقديم طلب. لأن منزلنا كان مبنياً في منطقة مصنفة خضراء وبالتالي فلن يتم منحنا الرخصة.

كانت مصيبة كبيرة بالنسبة لأسرتنا أن ندفع ٨٠٠ شيكل في الشهر. كان الأبناء لا يزالون صغاراً وكان لدينا القليل جداً من المال. ولكننا اعتقدنا أننا بدفعنا الغرامة سنستطيع الاحتفاظ بالمنزل. فحرمنا أنفسنا من الكثير من الأمور لكي ندفع الغرامة. كنا نقترض المال أحياناً ونعيد سداه حتى نتمكن من الاستمرار في دفع الغرامة المفروضة علينا. كان هذا الوقت عسيراً جداً بالنسبة لنا جميعاً. وقد عانى أبنائي من نقص المال. من فقرنا".

عايدة الرشوق، حي البستان: "انعقدت عدة جلسات للمحكمة منذ المرة الأولى. ولكن لم يتم حل أي شيء. كانت الجلسة الأولى في ٩ تموز ٢٠٠٧. ثم تأجلت إلى كانون الأول ٢٠٠٧. ثم كانت هناك جلسة في شباط ٢٠٠٨. تأجلت هي أيضاً إلى ٢٥ شباط ٢٠٠٩. وكانت الجلسة التالية في ٩ نيسان ٢٠٠٩. يتابع قضيتنا المحامي ذاته الذي يتابع قضايا الآخرين في حي البستان الذين لديهم أوامر هدم. ولكن علينا أن ندفع ٥٠٠ شيكل لكل جلسة محكمة. وبالتالي فقد دفعنا ٢٠٠٠ شيكل كرسوم قانونية وما زلنا لا نرى نهاية وشيكة لهذا الوضع".

ميساء الكرد، الشيخ جراح: "إن الوضع مأساوي من الناحية المالية. وأنا لا أريد أن أحدث عن ذلك. ولكن علينا ديوناً بسبب رسوم المحكمة والغرامات والاعتقالات".

ون من البلدة القديمة: "نظرت المحكمة في قضيتنا في آب ١٩٩٨. وفرضت علينا غرامة بقيمة ٤٥ ألف شيكل. وهي مبلغ ضخم جداً. لذا قدمنا استئنافاً ضد الحكم. وبعد الاستئناف، تم تخفيض الغرامة ولكن كان علينا أن ندفع للمحامين ورسوم المحكمة. وبعد كل هذه التكاليف لم يعد المبلغ المفروض علينا دفعه يختلف كثيراً [عن الغرامة الأصلية]. وبعد فترة من الزمن، فرضت علينا غرامة أخرى. لا أذكر بالضبط متى. وكانت قيمتها ١٦ ألف شيكل. ومع أننا أنهينا دفعها. إلا أن أمر الهدم لا يزال معلقاً فوق رؤوسنا.

كان علينا أن ندفع الغرامة على أقساط شهرية بقيمة ٥٠٠ شيكل منذ الوقت الذي انتقلنا فيه إلى المنزل تقريباً وحتى سنة ٢٠٠٨. كان الأمر صعباً كثيراً علينا من الناحية المالية. كنا ملزمين أن ندفع دائماً في الوقت المحدد. وأن نعطي الأولوية لدفع الغرامة. وإلا فإنهم سيضاعفون المبلغ ويمكن أن يضعوا زوجي في السجن. كان الأمر صعباً كثيراً علينا من الناحية المالية. كان عليّ أن أقصص الصرف على الغذاء حتى أتأكد من أننا نتمكن من دفع الغرامة كل شهر. وكان يمكن أن نمتنع عن شراء الغذاء حتى لا نعجز عن دفع الغرامة".

مك من البلدة القديمة: "كان ذلك صعباً علينا، ولكننا التزمنا بالدفع - فإن فاتنا شهر سيصبح المبلغ المفروض علينا مضاعفاً. إن زوجي يعمل في فندق في البلدة القديمة، ولكنه لا يكسب الكثير من المال، وكان علينا أن نقتطع المال مما ننفقه على الضروريات - الكهرباء والغذاء والحليب والحفاضات - حتى نتمكن من دفع الغرامة. وكان الأمر صعباً بالنسبة لي بشكل خاص لأنه كان عليّ أن أتأكد من توفر ما يكفي من غذاء وأن تتوفر الملابس للأطفال. لم يكن باستطاعتنا أن نشترى أثاثاً، فافترضنا أريكة من منزل أهلي... بعد ثلاث سنوات، وقبل أن يأتي موعد الانتهاء من دفع الغرامة، فرضت المحكمة علينا غرامة أخرى. هذه المرة كانت الغرامة ١٠ آلاف شيكل وكان علينا أن ندفعها شهرياً كما في السابق".

عملية الإخلاء

٢-٥

تدمير الممتلكات والإصابات الجسدية

وصفت النساء في المقابلات الممارسات الوحشية التي كانت تجري في يوم الهدم أو الإخلاء. وتحدثن جميعهن عن وجود أفراد مسلحين من الجيش والشرطة الإسرائيلية. كما وصفت إحدى النساء كيف تم ضرب ابن أختها على يد الجنود عندما حاول حماية مسكنهم. ووصفت أخريات كيف تم جرهن إلى خارج المنزل من قبل ضباط مقنعين في بزة عسكرية أو كيف جرى ضربهن والاعتداء عليهن.

تعيش منال زيتون في سلوان مع أطفالها الستة. وقد أفضى طلبها جمع شمل زوجها إلى الرفض. فهو لا يحمل هوية بطاقة مقدسية ولا يستطيع أن يعيش مع أسرته.

"كنا في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٨ وكنت بالكاد قد رتبت أمور إقامتي في المنزل الذي كان في حي البستان في سلوان عندما جرى هدمه. كنت حاملاً في شهري السادس بأصغر أبنائي. في ذلك الصباح كنت أتناول الفطور في منزل أهلي وكانت بناتي في المدرسة باستثناء أصغرهن سناً. تلقيت اتصالاً هاتفياً في حدود الساعة العاشرة صباحاً من إحدى جاراتي تقول: "تعالى إلى البيت! إنهم على وشك أن يهدموا منزلك". لم أصدقها ولكنني غادرت منزل أمي وركضت عائدة إلى البيت. في الطريق إلى البيت. رأيت العديد من أفراد الشرطة والجنود حول المنزل. ربما كانت هناك خمس سيارات جيب وحوالي ٣٠ شرطياً وجندياً يقفون حول المنزل. وكان صاحب المنزل يجادلهم ويقول أنه ينتظر وصول الأوراق لوقف تنفيذ الهدم، ولكن بعد حوالي ساعة من الانتظار، بدأت جرافتان كانتا متواجدتان هناك بهدم المنزل. لم أكن أعرف أي شيء عن وجود أمر بهدم المنزل. فكان الأمر بمثابة صدمة تامة بالنسبة لي... استغرق الأمر حوالي ساعة ونصف لكي يدمر الإسرائيليون وجرافاتهم المنزل. تهاوى المنزل بأكمله فوق أغراضنا. لذا لم نتمكن من إخراج أي شيء. ففقدنا كل أغراضنا".



تقيم أماني س. في منطقة جبل المكبر في القدس. تلقت أسرتها أولاً أمر هدم لمنزلها سنة ٢٠٠٥. وقضت أربع سنوات تستأنف ضد الأمر من خلال المحاكم. في أيار/مايو ٢٠٠٩.

أصدرت المحكمة قراراً نهائياً إما بأن تقوم البلدية بهدم المنزل على أن تدفع الأسرة التكاليف أو تقوم الأسرة بنفسها بهدم المنزل. "في الليلة السابقة لهدم منزلنا. قال لي زوجي أنه سيقوم بهدم المنزل قبل أن تأتي البلدية للقيام بذلك وحمّلنا التكاليف. ذهبت إلى الفراش وأنا أشعر بحزن شديد.

بدأ زوجي بهدم منزلنا في ٢٦ حزيران ٢٠٠٩. كان يوم جمعة.

في اليوم الأول. أزال سقف الزينكو من المنزل. وفي اليوم التالي. يوم السبت. استخدم مطرقة ثقيلة لتكسير جدران المنزل. وفيما كان يفعل ذلك. كان الأطفال يسألونني لماذا - لماذا يقوم والدنا بهدم منزلنا؟ أثناء قيامه بالعمل. كنت أنتقل ذهاباً وإياباً ما بين غرفتنا في المنزل الآخر والخارج حيث كان زوجي يهدم المنزل. وكان الأطفال أيضاً يذهبون ويرجعون ما بينه وبين منزل جدهم يراقبون ما الذي كان والدهم يفعله".

تعيش ف. د في حي العيسوية وقد بنت منزلاً جديداً بالتشارك بين أسرتها وأسرته شقيقتها. إلا أن المنزل هدم في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩: "كان الجنود وأفراد الشرطة الإسرائيلية يتخذون مواقع حول المنزل... كان هناك العديد من الجنود حولنا. وكان العديد منهم يحيطونني. ويمنعونني من الاقتراب من المنزل أكثر. كانت البنادق مصوبة نحوي ونحو أبنائي. وكنت أحاول منع م ابني خ ابن اختي من الاقتراب من الجنود. كانا يريدان فعل شيء ما وكنت أحاول إبعادهما. كان الجنود أيضاً يلتقطون صوراً لنا. وكذلك للفتيين. فيما كنا نقف هناك ونراقبهم. بدأ ابني بالصراخ على الجنود وشتمهم. كان غاضباً جداً. كان يريد أن يفعل أي شيء لمنعهم ولكنني كنت أمسك به لمنعهم من الركض باتجاه الجنود أو المنزل. لم أتمكن من إيقاف ابن اختي فنجح في تحرير نفسه وركض إلى وسط الجنود ودخل في معركة بالقبضات مع واحد منهم. فأخذ الجندي يضربه...

بعد حوالي ساعة من وصولي. بدأت عملية هدم المنزل بواسطة جرافة ضخمة. حتى أنهم دمروا الجدار الذي كان يفصل المنزل عن أرض الجيران. وانتهى الأمر في الساعة الثانية عشرة والنصف. تم تدمير المنزل بالكامل. وأصبح كومة ضخمة من الركام".

تم إخلاء خولة حنون بالإكراه من مسكنها في الشيخ جراح في الثاني من آب/أغسطس ٢٠٠٩:

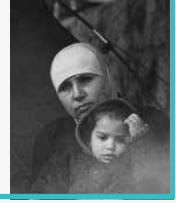


"بقيت مستيقظة معظم الليل ولم أضع رأسي على الوسادة إلا الساعة الرابعة والنصف صباحاً لأخذ قسط من النوم. وبعد لحظات من ذلك. سمعت صراخاً وصياحاً وصوت زجاج ينكسر فعرفت ما الذي كان يجري. فجأة رأيت خمسة جنود يقفون فوقي ويصرخون. كنت شبه نائمة ولم أتمكن من الاستجابة على الفور لما رأيته مع أنني كنت قد جهزت نفسي...

لم يدعني الجنود أرندي شبشبي وكانوا يدفعونني ويلكمونني طوال الوقت أثناء نهوضي - شعرت حينها وكأنني في جبهة حرب. كان الجنود يرتدون بزات سوداء ويغطون وجوههم بأقنعة ويضعون فوقها أقنعة للغاز. خرجت من المنزل راكضة وأنا أصيح: "أين زوجي؟ أين أبنائي؟" ... في الشارع في الخارج. رأيت الجنود يفتحون باب منزل شقيق زوجي باستعمال ما يبدو وكأنه متفجرات.

أعتقد أنه كان هناك حوالي خمسمائة إلى ستمائة جندي حول المنزل في تلك الليلة - كانوا يبدون كالغريان السوداء في لباسهم الأسود. ورأيت جندياً يشد شعر إحدى المتضامنات الأجانب ويهزها. ثم رأيتهم يسكون بواحد آخر ويضربونه ثم يأخذونه بعيداً مع الكثير من المتضامنين الآخرين."

ميسون غاوي هي الأخرى أختي مسكنها في الشيخ جراح بالإكراه:



"اقتحم منزلنا العشرات من أفراد الشرطة الإسرائيلية المدججين بالسلاح في الساعة الرابعة والنصف صباحاً يوم الثاني من آب ٢٠٠٩. وبدا وكأن كتيبة عسكرية كاملة تفتحم البيت. كانوا يرتدون بزات سوداء ويضعون أقنعة على وجوههم. حتى أنهم كانوا يضعون حماية معدنية على سيقانهم. كنت لا أزال نائمة في سريري في ذلك الوقت. فأمسك بي أحد رجال الشرطة من ذراعي. شعرت برعب شديد. وكنت قلقة جداً على أبنائي. ثم أقلت ذراعي فسارعت واحتضنت ابني آدم وابنتي سارة اللذين كانا ينامان في جوارتي وكانا يتمسكان بذراعي. ثم دفعتني مجموعة من رجال الشرطة إلى خارج المنزل باتجاه منزل الجيران. كنت أرعد من الخوف. لم أعرف أين يوجد بقية أبنائي. فقد انفصلت عنهم. وبعد أربع ساعات علمت أن ابني الأخر قد أصيب وكان ينزف. وقال لي ابني فيما بعد أنه تعرض للركل على مخرته بقوة كبيرة وكان أول شيء استوعبه بعد ذلك أنه أصبح في الشارع. لقد خطم قلبي عليه."

الخراب الاقتصادية

حدثت النساء أيضاً عن الأشياء التي فقدنها في منازلهن. ففي بعض الأحيان، لا تتيح السلطات الإسرائيلية للأسرة ما يكفي من الوقت لإخراج ممتلكاتها من المنزل.

وصفت منال زيتون التي كانت تعيش في مسكن بالأجرة في حي البستان ما فقدته على النحو التالي: "كل ما كنت أملكه كان في المنزل. ملابسي وملابس البنات. والكتب المدرسية، وأدوات المطبخ، والأهم من كل شيء السجلات والمعدات الطبية لابنتي حياة التي تعاني من مشكلة في القلب. توسلت للجنود لكي يسمحوا لي بأخذ ممتلكاتي الشخصية من المنزل. وقلت لهم أنني لست مهتمة بالمنزل وأن كل ما أريده هو أن أخرج أغراضي من المنزل. ولكنهم رفضوا السماح لي بدخول المنزل. مع أنهم أرسلوا بعض الرجال إلى داخل المنزل وأخرجوا بعض الأشياء - أريكتين للجلوس وثلاجة وجهاز تلفزيون، وهي الأشياء الأولى التي كان بإمكانهم رؤيتها حالما دخلوا المنزل. لقد ألقوا بالأشياء إلى الخارج - فتكسرت أرجل الأريكتين."

الأوضاع السكنية: فقدان الاستقلالية والخصوصية والمساحة الخاصة

إن فقدان المنزل يعني أكثر بكثير من فقدان مكان للعيش فيه. لقد وصفت النساء في المقابلات اضطرابهن للعيش في ظروف مزدحمة، عادة مع عائلة الزوج. حيث يشعرن في هذه الظروف بفقدان الخصوصية وفقدان المساحة الخاصة. كما وصفن أيضاً تأثير ذلك على أطفالهن: ففي غياب المتسع والهدوء، يسيء الأطفال التصرف ويتراجع أداءهم المدرسي. تحدث بعض النساء عن عواقب أخرى للاضطراب إلى العيش مع الأسرة الممتدة. فالتقاليد في المجتمع الفلسطيني غالباً ما تعني أن على المرأة أن تغطي رأسها أمام الرجال الذين ليسوا جزءاً من الأسرة المباشرة. بناءً على ذلك، فإن الانتقال للعيش مع الأسرة الممتدة يعني فقدان المرأة لحرية إبقاء رأسها مكشوفاً أثناء تواجدها في مسكنها.

منال زيتون، حي البستان: "بعد أن تم هدم منزلنا المستأجر، انتقلنا إلى بيت أهلي من جديد. كان مزدحماً للغاية ولم يكن زوجي يرغب في أن يأتي لزيارتنا هناك بسبب عدم وجود المتسع. إذ يعيش هناك والدي مع اثنتين من أخواتي وأحد أخوتي. بالإضافة إلى أخ آخر متزوج وزوجته وأطفالهما الثلاثة. كنت أنام أنا وبناتي جميعنا في غرفة واحدة، هي غرفة المعيشة. وكان الوضع صعباً جداً، حيث واجه أولادي صعوبة في الأداء المدرسي، ولم يتمكنوا من الدراسة بسبب ضيق المساحة وبسبب وجود الكثير من الضجيج مع وجود الكثير من الناس. وكان الشخص الوحيد الذي يعمل في المنزل هو أخي الذي كان يعيلنا جميعاً".

أماني س.، جبل المكبر: "وهكذا فأنا أعيش في غرفة صغيرة جداً في منزل أهل زوجي. نحن نتشارك معهم في المطبخ والحمام ويعيش أخوة زوجي وعائلاتهم في الشقة في الطابق العلوي ويقضون الكثير من الوقت معنا في الطابق الأرضي. هم أربعة بالغين وخمسة أطفال يقيمون في الطابق العلوي ولكنهم في العادة يأكلون ويقضون الوقت في الأسفل معنا. لقد فقدت استقلاليتي وفقدت خصوصيتي. كنت معتادة على ارتداء أكمام قصيرة في المنزل ولم أكن بحاجة إلى تغطية رأسي بالمنديل. ولكني الآن مضطرة دائماً لأن أنتبه إلى ما ألبسه لأنني أعيش مع أناس آخرين. كنت معتادة على أن أطهو الطعام لأسرتي. لهم جميعاً. ولكني لا أفعل ذلك الآن. فهناك آخرون في المنزل يقومون بأعمال الطهي. أنا لا أجد الخصوصية ولا الوقت للاهتمام بشؤوني على الإطلاق. كما أنه من الصعب على الأطفال النوم وقتما يحتاجون بسبب الضجيج والجلبة".

هدمت السلطات الإسرائيلية مسكن منال س. في جبل المكبر سنة ٢٠٠٥. وهي لا تزال تعيش مع أهل زوجها في مسكنهم: "... نحن نعيش في الشقة في الطابق العلوي، ولا يوجد ما يكفي من المساحة لي ولزوجي وأطفالنا الثلاثة. لقد انتقل أهل زوجي إلى الطابق السفلي ولكن أخ زوجي الذي كان يعيش معنا قد تزوج هو أيضاً وأصبح لديه طفلان. ونحن نتشارك معهم في المطبخ والحمام. هل يمكنكم أن

تخيلوا بالفعل كيف يبدو الوضع؟ لدينا ثلاثة أطفال صغار ونحن نعيش مع أسرة أخرى تتكون من شخصين بالغين وطفلين صغيرين. أنا أشعر باليأس وليس لدي أية أفكار أو خطط يمكن أن تساعد في تغيير الوضع. نحن ما زلنا نسدد ديوننا الناشئة عن المنزل وبالتالي فلا يوجد لدينا أمل في أن يتغير أي شيء قريباً.

خولة حنون، الشيخ جراح: " اقمنا بغرفة في فندق، ولكننا كنا نرجع ونجلس خارج المنزل أثناء ساعات النهار. كنا خلال شهر رمضان المبارك نجلس في الشارع خارج المنزل مع نشطاء حركة التضامن ونفطر معهم ومع جيراننا على الرصيف، ولا نزال نجلس هناك لكي يعلم العالم بما جرى لنا وبأنني أريد أن أستعيد بيتي. إنه حقي، ونحن سنواصل المطالبة باستعادته. أي حقوق لهم في المنزل؟ ما الدافع الذي يجعلهم يخرجوننا عنوة؟ لا يوجد لنا أي مكان آخر نذهب إليه. فأحياناً نبقى عند شقيقتي. وأحياناً عند أمي، ولكن منزلها موجود في الضفة الغربية خارج الحاجز العسكري".

ميسون غاوي، الشيخ جراح: "بعد الإخلاء على الفور، اقمنا في أحد الفنادق. كنا مضطرين جميعنا لأن نبقى في غرفة واحدة صغيرة، ولكن كان ذلك أفضل من أن نبقى في الشارع. مع أنه كان من الصعب للغاية التدبر في هذا الوضع. فلم توجد لي أية خصوصية، ولم يجد أبنائي المساحة الكافية للعب وأداء واجباتهم المدرسية. وقد طلبنا المساعدة من عدة جهات حتى حصلنا على مساعدة مكنتنا من استئجار شقة لمدة سنة. وحدث ذلك بعد أن كنا قد قضينا ثلاثة أشهر في خيمة في الشارع".

تم هدم منزل ر.ج في حي الأشقرية سنة ٢٠٠٦ وبقيت منذ ذلك الحين تعيش في أوضاع معيشية غير مستقرة: "قال لنا صديق لزوج أختي أننا نستطيع أن نستعمل منزله فانتقلنا إلى هذا المنزل المستأجر، والذي كان في حزما في القدس الشرقية. كان المنزل صغيراً يتكون من غرفتين صغيرتين ومطبخ وحمام. انتقلنا جميعنا إلى هناك. أعتقد أننا كنا حوالي ثلاثة عشر فرداً. انتقلنا إلى هناك في اليوم ذاته الذي هدم فيه بيتنا.

بقينا هناك لمدة سنتين، ولكنه كان مكلفاً. ٤٠٠ دولار في الشهر، وكان أيضاً صغيراً جداً بالنسبة لنا. لذا انتقلنا في نيسان ٢٠٠٨ إلى حي الأشقرية من جديد. انتقلنا إلى منزل مستأجر آخر أكبر مساحة من المكان الأول. ولا أعرف إذا كان هذا المنزل مرخصاً أم لا".

الفقر والضائقة الاقتصادية

تكاد تكون الضائقة الاقتصادية عاقبة حتمية من عواقب إخلاء المساكن بالإكراه. لقد تم وصف التكاليف السابقة للإخلاء أعلاه. وبعد الإخلاء أيضاً، لا يقتصر الأمر على أن النساء يفقدن مسكنهن، بل إنهن يواجهن الفقر وإدراك حقيقة أن المال الذي أنفقته قد ذهب هباءً.

منال س. جبل المكبر: "نحن كلانا نشعر بقلق بالغ بشأن وضعنا المالي. لقد اقترض زوجي المال من أجل بناء المنزل وبالتالي فعليه أن يسدد الدين. كنا نحاول أن ندخر المال ولم أكن أعارض التخلي عن الكثير من الأمور لأننا كنا نضع كل شيء في سبيل الحصول على المنزل. ولكن كل شيء تحول إلى هباء. لقد حرمت نفسي وأسرتي من الكثير من الأمور مقابل لا شيء. بالإضافة إلى الدين الكبير".

هدم منزل م. د وشقيقتها في العيسوية في تشرين الثاني ٢٠٠٩: "عدنا أنا وأسرتي لنقيم من جديد لدى أهل زوجي. نحن محظوظون لأن نجد مكاناً آخر نذهب إليه. ولكننا عدنا إلى الوضع السابق ذاته. وكل المال والجهد الذي وضعناه في بناء بيت جديد قد ذهب هباءً".

خولة حنون، الشيخ جراح: "حدث شيء آخر لا يصدق وهو أنهم طالبونا بأن ندفع مقابل قيامهم بإخراج الأثاث من بيتنا. لقد تلقينا فاتورة بقيمة ١٣,٠٨٦ شيكلاً وقالت لنا السلطات الإسرائيلية أننا إن لم ندفع فسنعرض أنفسنا للمزيد من الغرامات. إن وضعنا المالي صعب جداً. وزوجي عاطل عن العمل ويعاني من مشكلات صحية. ليس لدينا أي شيء ولكننا نكافح من أجل البقاء".

ميسون غاوي، الشيخ جراح: "تكلف شقة متواضعة في القدس ٨٠٠ دولار في الشهر على الأقل. ليست لدي أدنى فكرة كيف سنتدبر. نحن نشترى ببطء أثاثاً جديداً وأشياء أخرى نحتاجها للمنزل الجديد. ولدينا دخل قليل جداً".

التأثير العاطفي والنفسي

في أحيان كثيرة، تتولى المرأة المسؤولية عن رفاة الآخرين من حولها، وخاصة أطفالها. كما تتحمل عبء التشوش النفسي لدى الآخرين وتحاول أن تشفي جروح الفقدان. لقد عكست مقابلاتنا مع النساء الفلسطينيات هذا الأمر. إذ ركزن اهتمامهن على أطفالهن بعد الإخلاء وفقدان المنزل وشعرن بالقلق أيضاً على أزواجهن. لقد كشفت المقابلات أن النساء لاحظن حدوث تغيرات في سلوك أطفالهن وأحياناً حدوث تراجع في علاقتهم معهن. كما قمن بوصف مشاعر الفقدان والارتباك الخاصة بهن. وفيما وصفت خولة من الشيخ جراح قلقها بشأن أبنائها، حدثت أيضاً عن القوة التي اكتسبتها بسبب انخراطها سياسياً في حملة المطالبة بحقوقها.

ميسون غاوي، الشيخ جراح: "أنا قلقة كثيراً على أبنائي. أداؤهم في المدرسة ليس بالمستوى الجيد. فهم لا يستطيعون أن يركزوا على واجباتهم المدرسية. ابني عبد الله في الصف الثالث الابتدائي. ذهب إلى المدرسة دون أن يحل واجبه في اليوم الذي هدمت فيه الشرطة خيمتنا. وابني محمد يرفض الذهاب إلى المدرسة إلا إذا عدنا للعيش في منزلنا من جديد. ويمضي آدم الكثير من الوقت في المدرسة وهو يبكي. ويريد أن يبقى بمفرده ولا يتعاون مع المعلم. لقد تم نقله مؤخراً إلى صف للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة لأنه لم يتمكن من التكيف في الصف الاعتيادي. إن الحياة صعبة جداً وأنا لا أعرف ما الذي سيجلبه المستقبل ولكني لا أريد أن يشعر أحد بالشفقة عليّ. كل ما أريده أن أتمكن من العودة للعيش في منزلي من جديد".

ف.د من العيسوية: "أنا أشعر بالتوتر والقلق. ولا أكل كما ينبغي. كما أنني أشعر بقلق جدي بشأن أبنائي وتأثير الأمر عليهم".

م.د من العيسوية: "أنا أمر في وقت عصيب بحق. ولا أعرف كيف أتعايش معه وكيف يجب أن أتصرف. لم أعد أكل كما ينبغي. وأكثر ما يقلقني هو ابني الأكبر. إن علاقتي جيدة بالفعل مع كل أبنائي. من فيهم خ. وأستطيع أن أأخذ معهم عن أي شيء. كان في العادة يظل في محيط البيت أو في محيط

العيسوية وأستطيع أن أعرف أين هو موجود. ولكنه تغير منذ أن هدم المنزل. لم يعد يتحدث معي ولا أعرف أين أجدّه. لم يعد يخبرني إلى أين يذهب وما الذي يفعله. وهو يرجع إلى البيت في وقت متأخر. بينما أنا لا أستطيع النوم حتى يرجع. كان معتاداً على الاتصال بنا ليقول أين هو موجود. ولكنه توقف عن فعل ذلك منذ ذلك الحين... أنا الآن أشعر بالضياع. وكأنني في وسط المحيط ولا أعرف أين أذهب وما أفعل".

خولة حنون. الشيخ جراح: "أنا الآن أبلغ من العمر ٤٦ سنة ولديّ ثلاثة أبناء. قبل أن يحدث ذلك كنت ربة منزل ولم أكن أنشغل بالسياسة ولكني الآن اشعر بأني قوية. وأن لديّ قوة داخلية بسبب مطالبتي باسترجاع حقوقي. ولكنني لا أزال أشعر بأني ضعيفة أمام أبنائي عندما يلومني ابني على ما نمر به ويسألني: "متى. متى سنعود إلى بيتنا؟" فلا أجد ما أجيبه به".

أماني س. جبل المكبر: "أشعر أنني في حالة نفسية سيئة. أحس بالحزن على ما حدث. والمسكن الذي فقدناه. وأقلق بشأن زوجي وأبنائي. لقد تأثر الأطفال أيضاً. أكبر أبنائي في الصف الأول ولا يستطيع أن يحل واجبه المدرسي بسبب كل هذه الضجة وعدم وجود المتسع. إنهم يتقاتلون فيما بينهم ومع أبناء أعمامهم ولا أستطيع أن أسيطر على تصرفاتهم. كان بإمكاننا في السابق أن نمضي الوقت مع بعضنا في شيء من الخصوصية للابتعاد عن الأطفال الآخرين. ولكننا لم نعد الآن نجد المساحة الخاصة ولا يوجد ما أشعر أن بإمكانني أن أفعله".

٦. الخلاصة والنتائج

يسعى هذا التقرير إلى تسليط الضوء على أثر حالات إخلاء المساكن بالإكراه على النساء المقيمات في القدس الشرقية. إن النساء في مختلف أنحاء المدينة يقعن ضحايا للإخلاء بالإكراه أو يعشن تحت التهديد بالإخلاء، سواءً بسبب خطر هدم المنزل أو ادعاءات جماعات المستوطنين بملكية المنازل.

إن المقابلات التي أجريناها تؤكد البيانات المعروفة التي تشهد على وجود نقص شديد في فرص الإسكان للفلسطينيين في القدس الشرقية وتقريبا استحالة الحصول على رخصة بناء.^{٣٤} لذلك فإن النساء يجبرن على العيش في أوضاع معيشية سيئة، وخاصة نتيجة الاكتظاظ الذي يتزايد مع تنامي حجم أسرهن. لقد وصفت النساء المصاعب المرافقة لانتقالهن للعيش مع أهل الزوج وما يلي ذلك من افتقار للخصوصية والمساحة الخاصة والأثر الذي يتركه ذلك على حالتهم النفسية. كما وصفت النساء كيف أنهن يحولن كافة مواردهن الاقتصادية نحو تحسين الوضع المعيشي وبناء منازل جديدة بسبب عدم توفر أي مسكن بديل، وبهدف سعيهن إلى تحسين أوضاعهن المعيشية.

إن هذا التقرير يشهد على الصدمة النفسية التي عانت منها النساء في الفترة التي سبقت الهدم أو الإخلاء، فعملية الانتظار التي تستمر أحيانا لسنوات عديدة تحت التهديد بالهدم أو الإخلاء المائل فوق رؤوسهن تؤدي إلى القلق والاكتئاب والصدمة. كما يمكن أن تعبر هذه الضائقة عن نفسها على شكل أعراض جسدية، حيث تصف بعض النساء معاناتهن مثل تقلصات في المعدة، وآلام في الصدر، وارتفاع في ضغط الدم. توثق الدراسة أيضاً الصدمة الإضافية التي تسببها التهديدات المتواصلة والتخويف من جانب الجنود والشرطة الإسرائيلية والمستوطنين. وقد وصفت إحدى النساء المقيمات في حي البستان كيف جاء الجنود الإسرائيليون في طلب ابنها البالغ من العمر ١٢ سنة في منتصف الليل، ووصفت أخرى خوفها مما يمكن أن يصيب ابنها. وتواجه النساء واقعاً بائساً وهن يسعين للمحافظة على مجرى الحياة الطبيعي بالنسبة لأبنائهن على خلفية التهديدات بالإخلاء والتخويف.

يشهد تقريرنا على الاستخدام غير المناسب للقوة في عملية الإخلاء ذاتها: فعمليات الهدم وإخلاء المساكن بالإكراه تتم بواسطة عشرات وأحيانا مئات من الجنود وأفراد الشرطة الإسرائيلية المسلحين. ويمكن أن تؤدي وحشية العملية إلى إصابات أو اعتقالات، ما يضاعف من صدمة فقدان المسكن.

إن التأثير النفسي والعاطفي الذي يتركه إخلاء المسكن بالإكراه على النساء موثق في هذا التقرير. حيث تصف النساء معاناتهن من القلق والضائقة النفسية.^{٣٥} لقد عبرت النساء في المقابلات عن قلقهن من تأثير الأمر على أطفالهن بشكل خاص. حيث يرين أن الأطفال يتعرضون للقلق وعدم الاستقرار بسبب الإخلاء ومن ثم بسبب الانتقال للعيش في أوضاع معيشية مكتظة. كثيراً ما تشكل النساء الركز العاطفي وعامل الاستقرار في الأسرة، ولذا فهن يجدن أنفسهن مضطرات للتدبر مع قلقهن الخاص في أثناء عملهن على الاعتناء بالآخرين في الوقت ذاته. وفي حال عدم قدرتهن على تجاوز الصدمة، سيعاني

أطفالهن كذلك. انعكس هذا الأمر في دراسة أجرتها مؤسسة إنقاذ الطفل، المملكة المتحدة، توصلت إلى أن الصحة النفسية للأطفال ترتبط بشكل وثيق بصحة أهاليهم.^{٣١}

تكاد تكون الضائقة الاقتصادية عاقبة حتمية من عواقب إخلاء المساكن بالإكراه. وتكشف هذه الدراسة عن التكاليف الهائلة التي تضطر العائلات لتكبدها أثناء الإجراءات الإدارية والقانونية المطولة والمنهكة في الغالب، إذ يحرمون أنفسهم بهدف تأمين مسكن أفضل وحياء أفضل للأسرة. وبعد الإخلاء، لا يقتصر الأمر على فقدان المسكن بالنسبة للمرأة، بل إنها تواجه الفقر وإدراك حقيقة أن المال الذي أنفقته قد ذهب هباءً.

قدمت النساء في المقابلات شهادات على فقدانهن لما هو أكثر بكثير من مكان للعيش فيه. فقد افتقدت النساء الخصوصية والمساحة الخاصة، وفقدن حريتهن وأمنهن. ولم تتحدث أية من النساء في المقابلات عن حصولها على أي مأوى بديل من قبل السلطات الإسرائيلية بعد إخلاء مسكنها بالإكراه أو عن تزويدها بأية خدمات. فقد انتقلت العديد من النساء للعيش مع العائلة الممتدة، وخاصة عائلة الزوج، فيما انتقلت أخريات إلى مسكن بالإيجار وعشن في الغالب في ظروف سكنية غير ملائمة. تحدثت العديدات عن العيش في أوضاع مكتظة وتأثير ذلك على حالتهم النفسية.

من المهم أيضاً الإشارة إلى النساء اللواتي حدثن عن أنهن اكتسبن القوة من هذه التجارب. ففيما تحدثت امرأتان من حي الشيخ جراح عن الأذى العميق الذي تعرضن له اقتصادياً ونفسياً وحتى بدنياً. تحدثن أيضاً عن شعورهن بالتمكين والقوة من خلال انخراطهن في المقاومة المجتمعية ضد إخلاء المساكن بالإكراه. بعض النساء في البستان أيضاً تحولن لنشاطات في المجتمع والنشاطات المناهضة لهدم المباني. إن هذا الأمر يشهد على الدور المتعدد الأوجه للمرأة كأم وزوجة ومشاركة قوية ومثابرة في ساحات النضال السياسي والمجتمعي.

إن الروايات والتجارب الشخصية التي ناقشها هذا التقرير تبرز تأثير الإخلاء بالإكراه من الناحية الإنسانية. وهي تصور أيضاً واقع السياسات الإسرائيلية على مدى عقود متعددة، والتي أوجدت نقصاً حاداً في فرص الإسكان المتاحة للسكان الفلسطينيين. وحتى يتمكن الفلسطينيون من تلبية احتياجات أسرهم المتنامية، لا يتبقى أمامهم خيار آخر سوى بناء المساكن دون ترخيص أو مغادرة القدس كلياً. إلا أن أغلبهم يرفضون هذا الخيار الأخير، وبالتالي يعيشون تحت التهديد بالإخلاء والهدم والتشريد.

إن إسرائيل تتغافل وتغض النظر بشكل روتيني عن الضمانات الأساسية التي يكفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان بخصوص الإسكان اللائق. فالتهجير نتيجة الاكتظاظ الشديد أو الحرمان، أو نتيجة إخلاء المساكن بالإكراه، يرقى إلى حد الانتهاك الجسيم المتمثل في نقل السكان القسري غير المشروع بموجب القانون الدولي الإنساني.^{٣٢} وهذا التقرير الذي يسلط الضوء على أثر هذه القضايا على النساء خاصة يدعو المجتمع الدولي لاتخاذ خطوات عاجلة ومنسقة بهدف إنهاء هذه الممارسات ومساءلة إسرائيل عنها.

٧. التوصيات

المؤسسات غير الحكومية والمنظمات النسوية الدولية والمحلية

- تقديم التدريب والتثقيف للمجتمعات المحلية، وخاصة النساء، حول حقوقهم في تأمين المسكن وحقوقهم فيما يتعلق بإخلاء المساكن.
- بناء وتنفيذ البرامج لتأهيل المجتمعات، وخاصة بالتركيز على تقديم الإرشاد العاطفي والنفسي للأسر المتضررة.
- تقديم المساعدات المالية للأسر المتضررة من إخلاء المساكن بالإكراه، وخاصة النساء، للمساعدة على مواجهة الفقر الذي يتسبب به الإخلاء بالإكراه أو يزيده.
- استخدام الآليات الدولية لحقوق الإنسان، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتقارير المقرررين الخاصين، لإثارة القضايا الواردة في هذا التقرير وأثرها على النساء.

المجتمع الدولي

- المناصرة في سبيل وقف إخلاء المساكن بالإكراه في القدس الشرقية.
- إثارة القضية لدى المقرررين الخاصين وفي غير ذلك من أطر جهاز الأمم المتحدة، بما في ذلك لدى الأمين العام وفي مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن.
- إثارة القضية لدى الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف لإلزام إسرائيل بالامتثال بالتزاماتها الناشئة عن اتفاقية جنيف الرابعة.



السلطات الإسرائيلية

- إيقاف إخلاء الفلسطينيين بالإكراه من مساكنهم.
- التوقف عن هدم مساكن الفلسطينيين.
- التحقيق والملاحقة القضائية عند الضرورة للمستوطنين والجنود الذين يرتكبون أفعال العنف. بما في ذلك المضايقات، ضد الأسر المعرضة للتهديد بالإخلاء أو التي تم إخلاؤها حديثاً.
- توفير الإسكان والتعويض والمساعدة القانونية للأسر التي سبق وأن تعرضت للإخلاء.
- احترام وتنفيذ أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بخصوص السكان الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة فيما يتعلق بالتوقف عن إخلاء المساكن بالإكراه، وضمان تلبية حق الفلسطينيين في الإسكان اللائق.

السلطة الفلسطينية

- المناصرة في سبيل وقف هدم المنازل في القدس الشرقية والأرض الفلسطينية المحتلة.
- تقديم الدعم للتدخل القضائي والمساعدة القانونية للأسر المهتدة بالإخلاء بالإكراه.
- رصد وتوثيق حالات إخلاء المساكن بالإكراه في الأرض الفلسطينية المحتلة. بما في ذلك القدس الشرقية.
- ضمان أن يتم تقديم الدعم المالي للأسر التي تم إخلاء مساكنها والتأكد من حصولها على المأوى في أعقاب الإخلاء. وتقديم المساعدات اللازمة للمتضررين من إخلاء المساكن بالإكراه من خلال التأكد من تقديم الدعم والإرشاد النفسي-الاجتماعي حيثما يكون ضرورياً.

١. COHRE, "Violence: the impact of forced evictions on women in Palestine, India and Nigeria", p. 4 available at <http://www.cohre.org/news/documents/violence-the-impact-of-forced-evictions-on-women-in-palestine-india-and-nigeria-0>
٢. نص القانون المعدل لقانون أنظمة السلطة والقضاء (رقم ١١) والقانون المعدل لقانون البلديات (رقم ٦) على بسط القانون والإدارة الإسرائيلية على القدس الشرقية وخولا وزارة الداخلية بتوسيع الحدود البلدية للقدس الشرقية من جانب واحد.
٣. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٢٥٣ (الدورة الاستثنائية الطارئة - ٥). ٤ تموز/يوليو ١٩٦٧.
٤. على سبيل المثال. يمثل خرقاً للمادة ٢(٤) من ميثاق الأمم المتحدة التي تحظر الاستيلاء على الأراضي من خلال الغزو العسكري. إن هذا الأمر يمثل قاعدة إلزامية للقانون الدولي يمثل انتهاكها "حرقاً خطيراً" ينطوي على مسؤولية للأطراف الثالثة.
٥. قرار مجلس الأمن الدولي ٤٧٨ (١٩٨٠) الصادر في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٠ وقرار مجلس الأمن الدولي ١٦٢ (١٩٩٠) الصادر في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠.
٦. الرأي الاستشاري بخصوص التبعات القانونية لبناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. محكمة العدل الدولية. ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٤. الفقرة ٧٨.
٧. المرجع السابق. الفقرة ٧٧.
٨. Human Science Research Council, Occupation, Colonialism, Apartheid?: A re-assessment of Israel's practices in the occupied Palestinian territories under international law, May 2009
٩. المرجع السابق صفحة ٧٧
١٠. UNOCHA, "The Planning Crisis in East Jerusalem: Understanding the phenomena of "Illegal" construction" in Special Focus, (April 2009), p. 2.
١١. المادة ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة.
١٢. مجموعة العمل المعنية بقضايا التهجير. جدول ملخص لأعمال الهدم. ٢٠٠٩.
١٣. UNOCHA, "Sharp Increase in Demolitions and Displacement in the West Bank", update July 2010.
١٤. UNOCHA, 'Sheikh Jarrah'. August 2009, p 1, available at http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_shiekh_jarrah_english_2009_08_15.pdf
- B'tselem, 'Jerusalem Municipality plans to demolish 22 houses in Silwan', 28 June

2010, http://www.btselem.org/English/Jerusalem/20100628_JM_Municipality_plans_to_demolish_22_houses_in_Silwan.asp .١٥

UNOCHA, "The Planning Crisis in East Jerusalem: Understanding the Phenomenon of 'illegal' construction", p. 2. .١٦

الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس. «التحضر العدواني: التخطيط .١٧

الحضري وتهجير الفلسطينيين في نطاق القدس الشرقية المحتلة وإلى خارجها». كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. يمكن الاطلاع على شرح مفصل للعملية في الصفحات ١٣-٢٣. انظر أيضاً: الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس. "٤٢ عاماً على الاحتلال: ملف القدس". والذي يقدر أن تكلفة الحصول على رخصة وما يرافقها من تكاليف تصل إلى ٩,٤٩٢,٠٩ دولاراً (الصفحة ٩٩).

Ir Amin, State of Affairs - Jerusalem 2008, December 2008, p. 30. .١٨

UNOCHA, "The Planning Crisis in East Jerusalem: Understanding the Phenomenon of 'illegal' construction", p. 18. .١٩

على سبيل المثال. حددت لجنة جافني أنه «يجب الحفاظ على التوازن الديموغرافي بين اليهود والعرب على نحو ما كان عليه في نهاية سنة ١٩٧٢: أي ٧٣,٥ بالمائة من اليهود مقابل ٢٦,٥ بالمائة من العرب». نقلاً عن:

B'tselem. "A Policy of Discrimination: land expropriation, planning and building in East Jerusalem". May 1995, p 31.

See M. Margalit, "The New Jerusalem Master Plan", Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture, Vol. 12, No. 1, 2005. .٢١

اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. التعليق العام رقم ٧. الحق في إسكان ملائم، المادة (١١): حالات إخلاء المساكن بالإكراه. ١٩٩٧/٥/٢٠. الفقرة ٣. .٢٢

لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية. التعليق العام رقم ١٦. الدورة الثانية والثلاثون (١٩٨٨). الحق في حرمة الحياة الخاصة والأسرة والبيت والمراسلات وحماية الشرف والسمعة (المادة ١٧). .٢٣

Human Rights Watch, "Israel: New Peak in Arbitrary Razing of Palestinian Homes", August 19, 2010 available at <http://www.hrw.org/en/news/2010/08/19/israel-new-peak-arbitrary-razing-palestinian-homes?tr=y&aid=6892590> .٢٤

صادقت عليه إسرائيل في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. .٢٥

المادة ١١: " تقرر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوي معيشي كاف له ولأسرته . يوفر ما يفي بحاجاتهم من الغذاء والكساء والمأوي . وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية . وتتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق . معترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم على الارتضاء الحر". .٢٦

٢٧. اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٤، الحق في إسكان ملائم، المادة (١١١): حالات إخلاء المساكن بالإكراه، ١٩٩١/١٢/١٣، الفقرة ١٨.

٢٨. اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٧، الحق في إسكان ملائم، المادة (١١١): حالات إخلاء المساكن بالإكراه، ١٩٩٧/٥/٢٠، الفقرة ١١.

٢٩. اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٧، الحق في إسكان ملائم، المادة (١١١): حالات إخلاء المساكن بالإكراه، ١٩٩٧/٥/٢٠، الفقرة ١٠.

٣٠. Concluding Observations of the Human Rights Committee, 99th Session, 12-30 July 2010, CCPR/C/ISR/CO/3, para. 17

٣١. اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، المادة ٢٧.

٣٢. اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، المادة ٥٣.

٣٣. انظر أيضا الرأي الخبير للدكتور بوكاتا اراي

Amicus Brief on the Direct or Indirect Transfer of Palestinians within the Occupied Territories, 1 July 2010

والموجود على <http://www.hamoked.org/files/2010/110528.pdf>

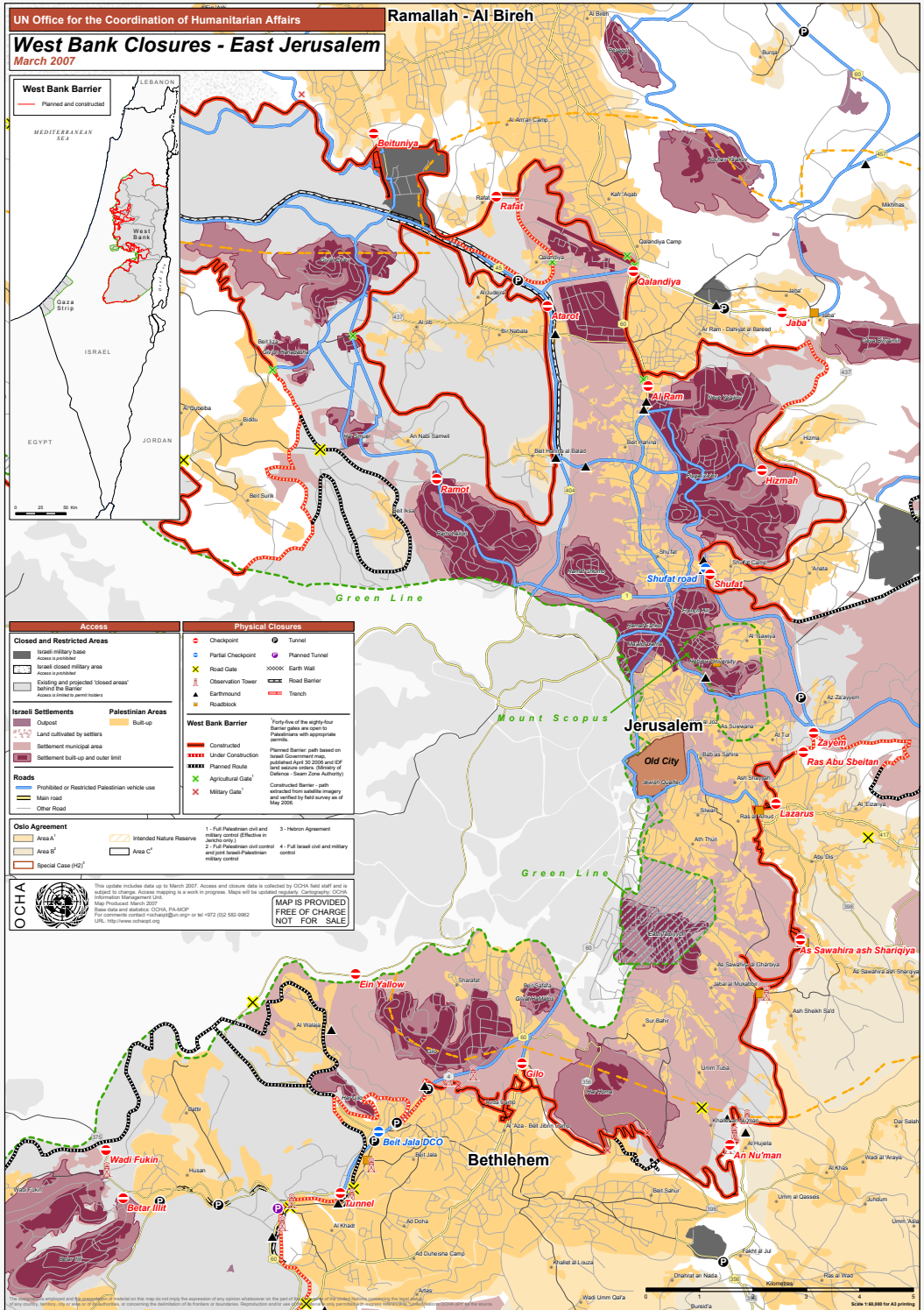
٣٤. انظر الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، «التحضر العدواني: التخطيط الحضري وتهجير الفلسطينيين في نطاق القدس الشرقية المحتلة وإلى خارجها»، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وكذلك:

UNOCHA, "The Planning Crisis in East Jerusalem: Understanding the phenomena of "Illegal" construction. Special Focus, (April 2009).

٣٥. كشفت دراسة لمؤسسة إنقاذ الطفل - المملكة المتحدة بعنوان «مساكن محطمة»، ٢٠٠٩، عن تدهور مرتبط بالصدمة في الصحة النفسية لأهالي الأطفال، حيث كان ثلث الأهالي الذين تمت مقابلتهم في الدراسة معرضين لخطر الإصابة باضطرابات في الصحة النفسية تبعاً لذلك (الصفحة ٣٩).

٣٦. المرجع السابق، الصفحة ٣٩.

٣٧. الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، «التحضر العدواني: التخطيط الحضري وتهجير الفلسطينيين في نطاق القدس الشرقية المحتلة وإلى خارجها»، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الصفحتان ٥٨-٥٩.



إخلاء المساكن
بالإكراه
إخلاء المساكن
بالإكراه
إخلاء المساكن
بالإكراه
إخلاء المساكن
بالإكراه
إخلاء المساكن
بالإكراه
إخلاء المساكن
بالإكراه
إخلاء المساكن
بالإكراه

إخلاء المساكن بالإكراه



A large white rectangular area with horizontal dashed lines, serving as a writing space.

A large white rectangular area containing 20 horizontal dashed lines, serving as a template for handwriting practice.

مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي

رام الله - ٢٠١٠

www.wclac.org

